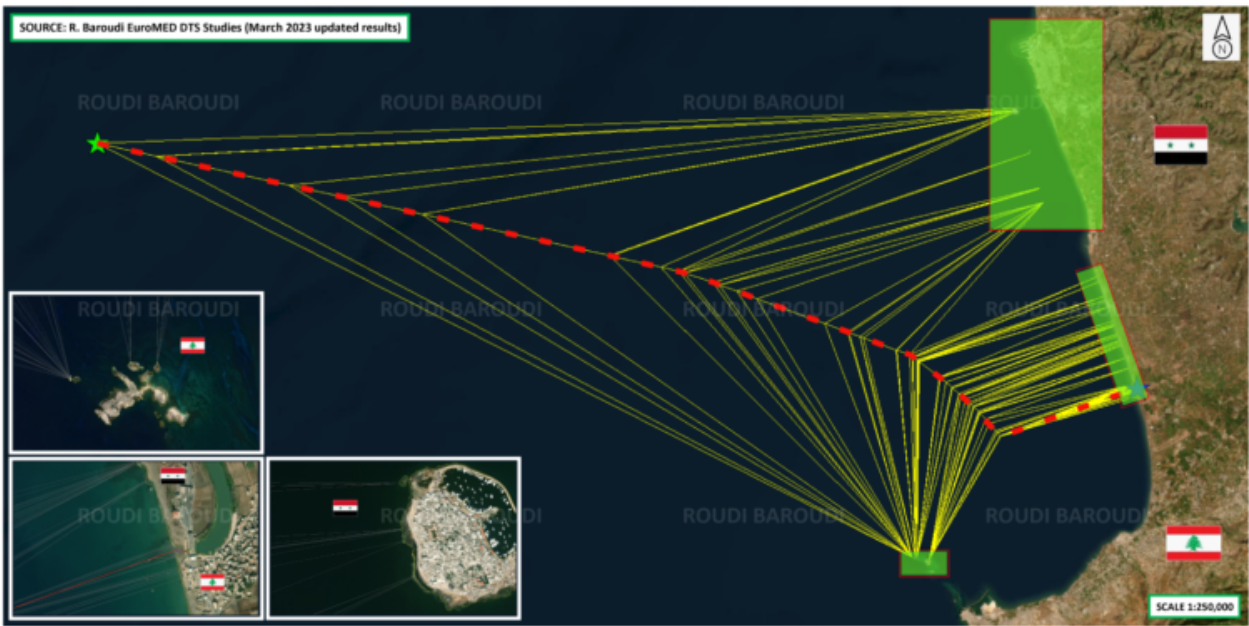
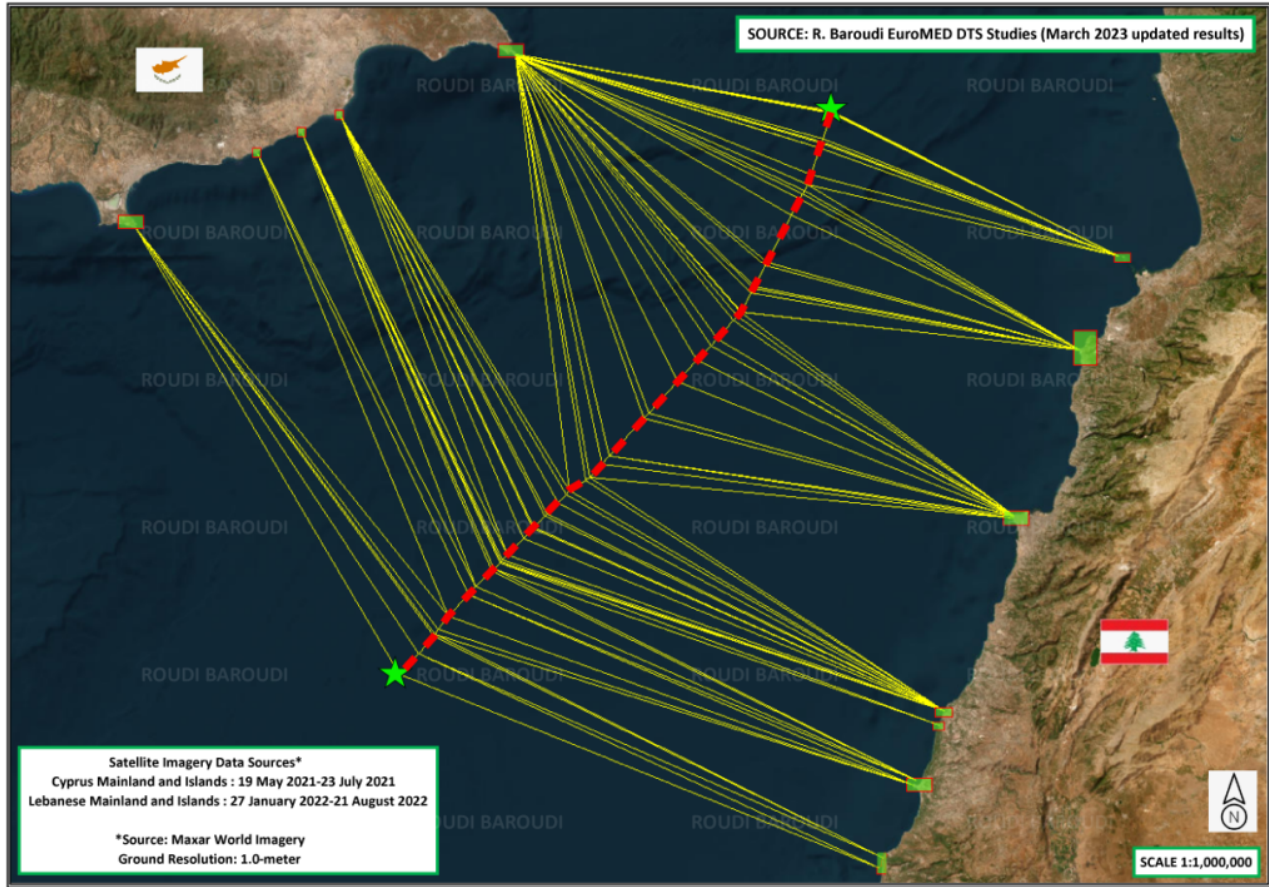


الحدود البحرية لشرق البحر
الأبيض المتوسط: حاجة لبنان إلى
إكمال ترسيم الحدود البحرية من
خلال إبرام إتفاقيات مع قبرص
وسوريا - خبير طاقة متخصص





أثينا، اليونان - 25 حزيران 2023: صرّح خبير طاقة إقليمي في مؤتمر عالمي للطاقة في أثينا يوم الأربعاء أنه على لبنان استكمال اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل الموقعة العام الماضي من خلال السعي لاتفاقات مماثلة مع قبرص وسوريا.

Energy and Environment Holding، الرئيس التنفيذي لشركة وهي شركة استشارية مستقلة مقرها الدوحة، قطر: "يجب أن يتابع لبنان مفاوضات مفتوحة وموضوعية مع هذين الجارين، على لبنان محاورة الدولتين حتى يتم رسم الحدود البحرية بين لبنان وسوريا وقبرص بالكامل وتسويتها رسميًا."

وفي حديثه إلى الحاضرين من قادة قطاع النفط والغاز وكبار المسؤولين الحكوميين في قمة أثينا للطاقة، أشار بارودي إلى عدة أسباب لإعطاء الأولوية لمثل هذه الاتفاقيات، بما في ذلك حقيقة أن لبنان وسوريا لديهما «مجموعات نفط وغاز بحرية محددة تتداخل بهوامش كبيرة».

وإعتبر أنه «إذا لم يتم تصحيح ذلك، فقد تعني النتائج أن المستثمرين سيقفون بعيدين عن كلا الجانبين، أو سيطئون في أنشطتهم

الاستكشافية، أو حتى أن العلاقات قد تتدهور بين البلدين». «وان أي من هذه التطورات من شأنه أن يقوض مصالح جميع المعنيين».

وحدّد بارودي ملاحظاته بضرورة التزام الدول الساحلية بسيادة (UNCLOS) القانون، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وأوضح أن «قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار متاحة للجميع، وقد تم تحديد معانيها بشكل أكبر من خلال قرارات المحاكم والتحكيم والمعاهدات الثنائية، والتكنولوجيا المطلوبة لتحديد الحدود العادلة هي في متناول جميع الدول تقريبًا». «ما يعني عملياً أنه يمكن للحكومات أن تعرف مسبقاً ما يمكن أن تدلي به المحكمة أو المحكم حول مطالباتها بالحدود البحرية. طالما أن هناك حسن نية من كلا الجانبين، فإن هذا يبسط العملية بشكل جذري».

واردف بارودي إنه بالإضافة إلى حماية مصالحهم الخاصة، فإن لبنان وجيرانه سيضربون أيضاً مثلاً مفيداً لدول البحر الأبيض المتوسط الأخرى في حل النزاعات الحدودية حياً.

وأشار على وجه التحديد إلى حالة تركيا واليونان وقبرص، حيث يهدد عدم وجود حدود بحرية تركية - قبرصية وتركية - يونانية مستقرة بعرقلة تنفيذ خط أنابيب مخطط لنقل غاز شرق البحر المتوسط إلى البر الرئيسي الأوروبي. حيث يُنظر إلى هذا المشروع على أنه أمر بالغ الأهمية لخطط أوروبا لاستبدال واردات الطاقة من روسيا، والتي تم تقليصها بشكل حاد منذ غزو الأخيرة لأوكرانيا عام 2022، خصوصاً وان الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة الإيطالية العملاقة إيني حذر مؤخراً من أنه لن يمضي قدماً دون موافقة تركيا.

وقال بارودي «الأتراك واليونانيون والقبارصة يختلفون حول أشياء كثيرة، لكن لديهم أيضاً مصلحة مشتركة في كل من التنمية الاقتصادية، وبالتالي في الاستقرار المطلوب لتسريع هذه التنمية». وأضاف في هذا المجال أن «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار توفر آلية موثوقة، متجذرة في العلم وتطبيقها القائم على القواعد، يمكن أن توفر الإطار لبدء مناقشة اختلافاته هذه الدول بطريقة خاضعة للرقابة».

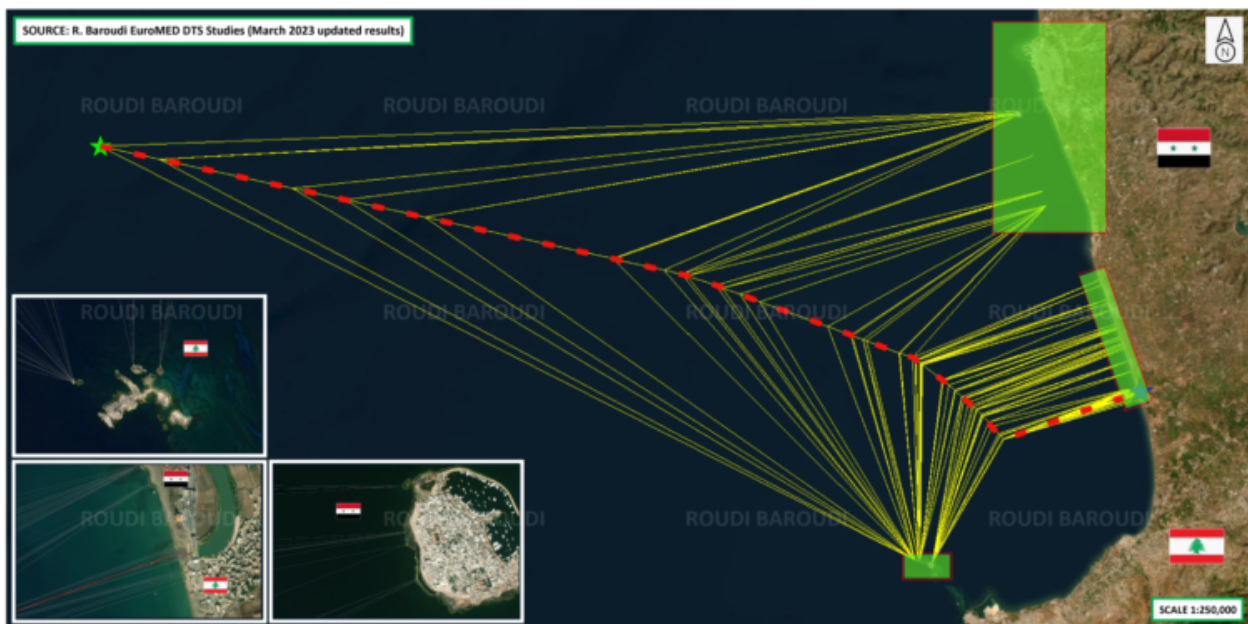
وقد تضمن عرض الدراسة من قبل بارودي أيضاً الكشف عن العديد من الخرائط الحصرية، بناءً على صور الأقمار الصناعية، والخدمات الجيوتقنية الأخرى. وتشير الخرائط إلى المكان الذي يحتمل أن تحدد فيه الحدود البحرية المقبلة، وفقاً للقواعد التي وضعتها اتفاقية

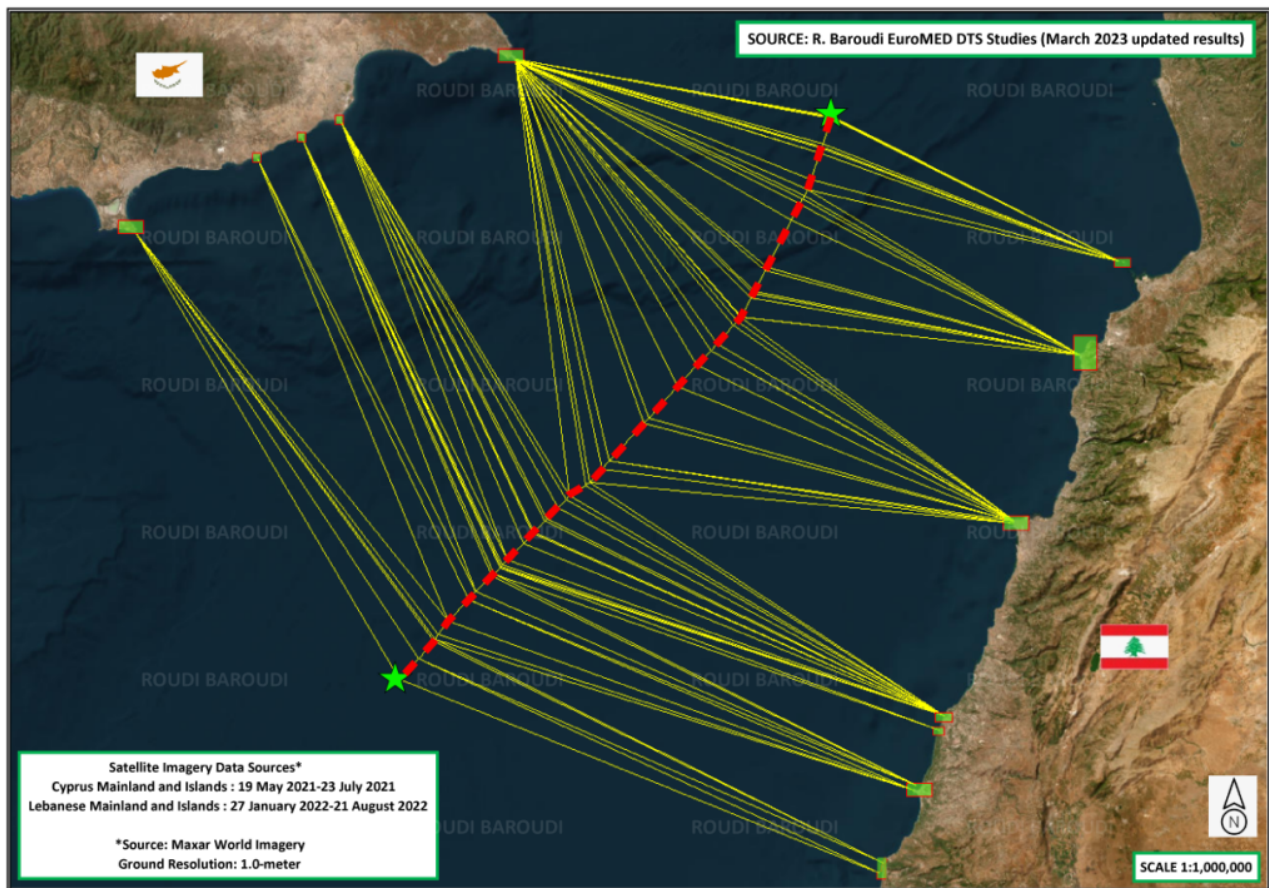
الأمم المتحدة لقانون البحار.

رودي بارودي، وهو من المختصين في صناعة الطاقة منذ أربعة عقود ولديه خبرة في كل من القطاعين العام والخاص، هو أيضًا مؤلف العديد من الكتب حول هذا الموضوع، بما في ذلك «النزاعات البحرية في البحر الأبيض المتوسط: الطريق إلى الامام». هذا العمل، الذي نشرته شبكة القيادة عبر الأطلسي في عام 2021، اصاب حينما توقع أنه يمكن حل الاتفاقية اللبنانية الإسرائيلية باستخدام المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كنموذج واستخدام حلول غير تقليدية لجوانب معينة من نزاعهما الحدودي.



Eastern Mediterranean Maritime Boundaries: Lebanon needs to complete maritime borders by striking deals with Cyprus and Syria – veteran energy expert





ATHENS, Greece – June 25, 2023: Lebanon should follow up last year's maritime boundary agreement with Israel by seeking similar deals with Cyprus and Syria, a regional energy expert told a high-profile energy conference in Athens on Wednesday.

"Lebanon should be pursuing open and unbiased dialogues with both of these neighbors, and the parties should continue the talks until their boundaries are fully mapped and officially settled," said Roudi Baroudi, CEO of Energy and Environment Holding, an independent consultancy based in Doha, Qatar.

Speaking to an audience of industry leaders and senior government officials at the Athens Energy Summit, Baroudi cited several reasons to prioritize such agreements, including the fact that Lebanon and Syria have each "designated offshore oil and gas blocks that overlap by considerable margins."

"If these are not rectified, the results could mean that investors will stay away from both sides, or they will slow-

walk their exploration activities, or even that relations could deteriorate," he told the audience. "Any one of these developments would undermine the interests of all concerned."

Baroudi rooted his remarks in the need for coastal states to abide by the rule of law, in particular the United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS).

"The UNCLOS rules are available to all, their interpretation has been further defined by court verdicts, arbitration, and bilateral treaties, and the technology required to determine fair boundaries is within the financial grasp of virtually all states," he explained. "What this means in practice is that governments can know in advance what a court or an arbitrator would say about their maritime boundary claims. So long as there is good will on both sides, this radically simplifies the process." In addition to protecting their own interests, Baroudi argued, Lebanon and its neighbors would also be setting a useful example for other Mediterranean countries.

He pointed specifically to the case of Turkey, Greece, and Cyprus, where the absence of settled Turkish-Cypriot and Turkish-Greek maritime boundaries threatens to block a planned pipeline that would carry East Med gas to mainland. That project is seen as crucial for Europe's plans to replace energy imports from Russia, which have been sharply curtailed since the latter's 2022 invasion of Ukraine, but the CEO of Italian energy giant Eni recently warned that it would not go forward without Turkish approval.

"The Turks, the Greeks, and the Cypriots disagree about many things, but they also have a shared interest in both economic development and, therefore, in the stability required to accelerate it," Baroudi said. "UNCLOS provides a reliable mechanism, rooted in science and a rules-based application thereof, which could provide the framework for them to start discussing their differences in a controlled manner."

Baroudi's presentation also included the unveiling of several exclusive maps he commissioned from one of the world's leading providers of high-precision mapping, based on satellite imagery, and other geotechnical services. The maps indicate where, following the rules laid down by UNCLOS, the future maritime boundaries are likely to be situated.

A four-decade veteran of the energy industry with experience in both the public and private sectors, Baroudi is also the author of several books on the subject, including, "Maritime Disputes in the Mediterranean: The Way Forward". That work, published in 2021 by the Transatlantic Leadership Network, rightly predicted that the Lebanon-Israel agreement could be resolved by both using the UNCLOS guidelines as a model and employing unconventional remedies to certain aspects of their boundary dispute.



إطلاق شركة أدنوك في سوق أبو ظبي للأوراق المالية يوم الاثنين طرح عام أولي بقيمة 2.5 مليار دولار. الخبير الدولي رودي بارودي لوكالة الصحافة الفرنسية: "الغاز الطبيعي المسال هو أهم وقود انتقالي في عملية الابتعاد عن الوقود الأحفوري".



ستطلق وحدة الغاز التي تم تشكيلها مؤخراً من قبل شركة الطاقة الحكومية الإماراتية أدنوك في سوق أبوظبي للأوراق المالية يوم

.الاثنين طرح عام أولي بقيمة 2.5 مليار دولار

وقد شهدت أسهم شركة أدنوك للغاز ، التي دخلت حيز التشغيل في بداية هذا العام ، زيادة كبيرة في الاكتتاب حتى بعد توسيع الطرح من 4.0 إلى 5.0 في المائة من رأس المال المصدر في استجابة .للاهتمام القوي من قبل الاسواق

تم تحديد السعر النهائي للسهم عند 2.37 درهم (0.65 دولار) للسهم ، حيث جمع حوالي 2.5 مليار دولار ما يعني رسملة سوقية بنحو 50 .مليار دولار .

ويعتبر غاز أدنوك الأكثر نشاطا في بورصة أبو ظبي حتى الآن ، اذ تجاوز الاكتتاب 50 مرة ، وهو أكبر طلب على الإطلاق لطرح عام أولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، متجاوزاً الرقم القياسي العالمي لشركة أرامكو السعودية البالغ 29.4 مليار دولار قبل ما .يزيد قليلاً عن ثلاث سنوات

يأتي الاكتتاب العام الأولي المنظم بسرعة من أدنوك ، إحدى أكبر شركات النفط في العالم ، في أعقاب التدافع العام الماضي على موارد الغاز البديلة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا ، ويأتي في الوقت الذي تبحث فيه البلدان عن وقود أنظف للتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري .

وفي هذا المجال قال مستشار الطاقة رودي بارودي ، الذي يرأس شركة الطاقة والبيئة القابضة ومقرها قطر ، إنه يتوقع زيادة الطلب عند بدء تداول الأسهم .

واضاف بارودي لوكالة فرانس برس " كل الأسباب تجعلنا نتوقع أن الزيادة الهائلة في الاكتتاب التي رأيناها ستنقل إلى اهتمام قوي .”عندما يتم طرح الأسهم علنا

وتحتفظ شركة بترول أبوظبي الوطنية ، المصدر الرئيسي للإيرادات في الإمارات العربية المتحدة ، بحصة 90 بالمئة في الشركة التابعة التي تشكلت من وحدات معالجة الغاز والغاز الطبيعي المسال والغاز .الصناعي التابعة لها

يُوصف الغاز بأنه أنظف من أنواع الوقود الأحفوري الأخرى حيث تسعى .البلدان في جميع أنحاء العالم للحد من انبعاثاتها

وقال البارودي إن الغاز الطبيعي المسال هو “أهم وقود انتقالي في

”عملية الابتعاد عن الوقود الاحفوري

من الغاز (bcm) في عام 2021 ، أنتجت الإمارات 57 مليار متر مكعب BP الطبيعي ، أو حوالي 1.4٪ من الإنتاج العالمي ، وفقًا لمراجعة الإحصائية للطاقة العالمية

وقالت المجلة الإحصائية إن الإمارات صدرت في العام نفسه 8.8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال ، أي 1.7 بالمئة من صادرات الغاز الطبيعي المسال العالمية

وقال بارودي: ”مع تسارع وتيرة الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ ، من المتوقع على نطاق واسع أن ينمو دور الغاز الطبيعي بشكل عام

تتمتع أدنوك بسمعة طيبة ، لذلك كان من المتوقع أن يجذب الاكتتاب العام في أدنوك للغاز اهتمامًا كبيرًا

UAE's ADNOC Gas to Start Trading in \$2.5bn IPO. International Energy Expert, Roudi Baroudi told AFP: "LNG is Most Important Transition Fuel in the move away from hydrocarbons".



UAE state energy company ADNOC's recently formed gas unit will launch on the Abu Dhabi stock market on Monday in a \$2.5 billion initial public offering aimed at tapping high demand for the fuel.

Shares in ADNOC Gas, which only became operational at the start of this year, were heavily oversubscribed even after the offering was expanded from 4.0 to 5.0 percent of issued share capital in response to strong interest.

The final price was set at 2.37 dirhams (\$0.65) per share, towards the top of its range, raising about \$2.5 billion and implying a market capitalisation of around \$50 billion.

ADNOC Gas is the biggest flotation yet on the Abu Dhabi stock exchange, which opens at 9:30 am (0530 GMT).

At more than 50 times oversubscribed, it is the biggest demand ever seen for an initial public offering in the Middle East and North Africa, outstripping oil firm Saudi Aramco's world-record \$29.4 billion listing just over three years ago.

The rapidly organised IPO from ADNOC, one of the world's biggest oil firms, follows last year's scramble for alternative gas resources after Russia's invasion of Ukraine,

and comes as countries search for cleaner fuels to mitigate global warming.

Energy consultant Roudi Baroudi, who heads the Qatar-based Energy and Environment Holding firm, said he expected brisk demand when the shares start trading.

“There is every reason to expect that the massive oversubscription we saw will carry over into strong interest when the shares are floated publicly,” Baroudi told AFP.

– ‘Transition fuel’ –

Abu Dhabi National Oil Company, the United Arab Emirates’ key revenue-earner, retains a 90 percent stake in the subsidiary formed from its former gas processing, LNG and industrial gas units.

Gas is being touted as cleaner than other fossil fuels as countries around the world strive to reduce their emissions.

Baroudi said Liquified Natural Gas (LNG) was “the most important transition fuel in the move away from hydrocarbons”.

In 2021, the UAE produced 57 billion cubic metres (bcm) of natural gas, or about 1.4 percent of global output, according to the BP Statistical Review of World Energy.

That same year, the Emirates exported 8.8 bcm of LNG, 1.7 percent of world LNG exports, the Statistical Review said.

“As global efforts to battle climate change gain pace, the role of natural gas in general... is widely expected to grow,” Baroudi said.

“ADNOC enjoys a solid reputation, so it was to be expected that the ADNOC Gas IPO would attract strong interest.”

ADNOC Gas could be the first in a series of share offerings in Abu Dhabi this year.

At least eight companies are expected to follow in fields ranging from technology to asset management and regenerative medicine, Bloomberg said, citing Sameh Al Qubaisi, director general of economic affairs at Abu Dhabi's Department of Economic Development.

<https://www.digitaljournal.com/business/uaes-adnoc-gas-to-start-trading-in-2-5bn-ipo/article>

Lebanon-Israel deal counts as big win for both parties – and for US diplomacy



The United States accomplished a diplomatic tour de force in October when Lebanon and Israel agreed to settle most of their maritime boundary.

Of course, credit for this achievement is also due to the

principals, but U.S. mediation was essential to setting the stage for the mostly indirect negotiations, regaining momentum when it looked like the process might be permanently stalled, and keeping the parties on-course until they reached agreement. Simply put, in this instance, the U.S. really was the “indispensable nation” it has so often strived to be.

The very fact that an agreement was reached is itself a remarkable departure from decades of mutual enmity between Lebanon and Israel. After all, the deal is anything but the usual sort between two sides that have recently been at odds over one or more particular issues.

Instead, from the moment of Israel’s establishment in 1948, a state of war has existed between it and Lebanon. A cease-fire was agreed to the following year, but since then there have been countless confrontations between the two sides, including at least three full-scale wars (1978, 1982, 2006), multiple smaller conflicts, a 22-year occupation of South Lebanon ending (for the most part) in 2000, and hundreds of skirmishes. Although the Lebanese have sustained far more than their share of losses in blood and treasure alike, the Israelis also have paid a painful price. Each side has plenty of reasons to distrust the other, and any Lebanese or Israeli advocating accommodation between the two risks running afoul of powerful domestic constituencies bent on continued mutual hatred.

It took more than a decade of intermittent contacts, virtually all of them consisting of messages exchanged through American intermediaries, but eventually logic prevailed, and the deal got done. And it’s a good deal for both sides. The Israelis have been extracting offshore gas since 2004 and exporting some of it to Jordan since 2017, but the agreement enhances their ability to expand production and tap enormous markets in Europe. Lebanon’s gas industry is far less advanced, so recognition of its maritime boundaries is even more important: Recognition of its Exclusive Economic Zone

(EEZ) makes it a viable destination for the foreign investment required for offshore hydrocarbon activities, and the country's crippling economic and financial crises make the chance to become energy self-sufficient and even earn badly needed export revenues even more attractive.

If it was patience that kept hope alive despite repeated periods of soaring tensions threatened to derail the process, it was creative diplomacy that proved the wisdom of that patience by identifying practical compromises both sides could see as fair and equitable.

For one thing, the agreement bridged proverbial gaps between the two sides' positions by leaving actual gaps in the line separating their respective maritime zones. One of these is at the western end of the agreed boundary, where it stops just under a kilometer short of the line established bilaterally by Israel and Cyprus in 2010. This leaves for future negotiation the precise location of the "trijunction" point where the Israeli and Lebanese zones will meet up with that of Cyprus. The other gap is at the eastern end, leaving a much longer (approximately 5 kilometers) stretch of open water between the agreed maritime boundary and the land terminus point (LTP) of the two countries' terrestrial border. Since Lebanon and Israel have yet to agree on a location for that LTP, and since the most promising resource areas – in particular the Qana Prospect thought to constitute a significant reservoir of natural gas – lay much farther offshore, it made sense to lock in the rest of the line now and leave this coastal section for later.

A similarly pragmatic approach was applied to the Qana Prospect itself, believed to straddle the agreed boundary between Lebanon's Block 9 and adjacent Israeli waters. Here the challenge stemmed from Lebanon's longstanding withholding of diplomatic recognition from Israel and, therefore, its refusal to engage directly with its neighbor. The solution was to have an independent third party – specifically the

international company, France's Total Energies, licensed to act as the Block 9 operator – handle any necessary communications with, and prospective financial compensations of, the Israeli side.

For all of these (and other) reasons, the Lebanon-Israel agreement is nothing short of remarkable, not only because of what it says about the principals and their intermediary, but also because of the example it sets for the resolution of other maritime disputes around the world.

With a lot of effort, both Lebanon and Israel demonstrated politico-diplomatic maturity by recognizing that their interests were best served by embracing dialogue (however indirect) and accommodation, not the bombast and self-defeating dogmatism that only deepen divisions without solving problems.

Arriving at such an agreement required each side to exercise a measure of strategic empathy toward the other, no small feat for parties so accustomed to viewing one another as enemies. It is fair to predict, too, that if and when the parties decide to settle other aspects of their dispute, or even when they just need to defuse some future crisis without bloodshed, this experience will be a useful touchstone.

For the U.S., its successful stewardship of the Israeli-Lebanese negotiations proves that it still matters in the Middle East and North Africa region, and comes at a time when some Arab capitals have been questioning American reliability and resolve. Washington's performance shows that it can get things done without having to take or threaten military action.

For parties to maritime disputes worldwide, the Lebanon-Israel agreement offers proof that even sworn enemies can find mutually acceptable outcomes on at least some of the issues that divide them.

Roudi Baroudi is a senior fellow at the Transatlantic Leadership Network and the author of "Maritime Disputes in the Mediterranean: The Way Forward" and book distributed by the Brookings Institution Press. With more than 40 years of experience in fields including oil and gas, electricity, infrastructure and public policy, he currently serves as CEO of Energy and Environment Holding, an independent consultancy based in Doha, Qatar.

الراعي: نحتاج إلى رئيس منقذ يعلن التزامه الحاسم بمشروع إخراج لبنان من أزمته



وطنية - ترأس البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي قداس الاحد في كنيسة السيدة في الصرح البطريركي في بركي، لمناسبة الذكرى السنوية الثامنة لمقتل صبحي ونديمة الفخري، عاونه فيه المطرانان حنا علوان وموسى الحاج، امين سر البطريرك الاب هادي

ضوء، ومشاركة عدد من المطارنة والكهنة، في حضور عائلة الشهيدين الفخري برئاسة باتريك الفخري ومحامي العائلة العميد روبير جبور، خبير الطاقة الدولي الدكتور رودي بارودي، قنصل لبنان في قبرص كوين ماريل غياض، قنصل جمهورية موريتانيا ايلي نصار، نقابة المعلوماتية والتكنولوجيا برئاسة النقيب جورج الخويري، رئيس مؤسسة البطريك صفير الاجتماعية الدكتور الياس صفير، عائلة المرحومة انطوانيت رزق وهبة، عائلة المرحوم الشاب ريان وهبة، وحشد من الفاعليات والمؤمنين.

بعد الانجيل المقدس القى البطريك الراعي عظة بعنوان: "في الشهر السادس ارسل الملاك جبرائيل من عند الله" (لو 1: 36). قال فيها: "في الشهر السادس، هذا التحديد التاريخي لا يرتبط فقط بالبشارة لذكريا وبمولد يوحنا المعمدان، بل يعني أن الله يواكب تاريخ البشر، ويكشف أسرار الخلاص في الوقت المناسب ومع الأشخاص الذين اختارهم لهذه الغاية. بهذا يظهر لاهوت الزمن الذي تقدمه لنا الليتورجيا؛ فهي تعتبره إنفتاحا دائما على تجليات الله، وانتظارا لها في مسيرة الرجاء. ولذا، تدعو لتقديسه، ليلا ونهارا، من خلال صلوات الساعات، المعروفة بالفرض الإلهي، الذي يلتزم به الكهنة والرهبان والراهبات. كما تقسم السنة الطقسية إلى أزمنة مرتبطة بتاريخ الخلاص. فتفتح الكنيسة من خلالها كنوز الأفعال الخلاصية واستحقاقات المسيح الفادي، وتجعلها حاضرة في كل الأوقات وتفسح في المجال أمام المؤمنين للتقرب منها والإمتلاء من نعمة الخلاص (دستور الليتورجيا المقدسة، 102). ولأن الزمن مرتبط بتجليات أسرار الله، تدعونا الكنيسة "لقراءة علامات الأزمنة"، وتفسيرها في ضوء الإنجيل، بالشكل المناسب لكل جيل من أجيال البشر، للتمكن من الإجابة على الأسئلة الدائمة حول معنى الحياة الحاضرة والمستقبلية والعلاقات المتبادلة بين الناس. يسعدنا أن نحتفل معا بهذه الليتورجيا الإلهية. ويطيب لي أن أرحب بكم جميعا. وبخاصة بعائلة المرحومة أنطوانيت رزق وهبة والمرحوم الشاب ريان وهبة، وأولاد المرحومين صبحي ونديمة الفخري اللذين قتلا عمدا أمام دارتهما في بتدعي في محاولة سرقة سيارتهما وهما بريئان. وما زالت العائلة تنتظر مجرى العدالة، بعيدا عن أي روح ثأر. إننا نقدم هذه الذبيحة المقدسة لراحة نفوس المرحومين أنطوانيت وريان وصبحي ونديمة في الملكوت السماوي، ولعزاء عائلاتهم. كما اننا نرحب برعية القليعة العزيزة". وبحضور كاهنها وجوقتها التي تحيي هذه الليتورجيا المقدسة

وتابع: "الزمن مقدس. لأن الله يتجلى من خلاله ويحقق فيه تصميمه

الخلاصي، بالتعاون مع كل إنسان. البشارة لمريم هي بشارة للكنيسة. فمريم الأم والبتول هي صورة الكنيسة على صعيد الإيمان والمحبة والاتحاد الكامل بالمسيح. الكنيسة، مثل مريم، أم وبتول. فكما أن مريم أنجبت ابن الله على الأرض بإيمانها وطاعتها وفعل الروح القدس، وهي أم وبتول، هكذا الكنيسة بالإقتداء بمحبة مريم، وبإتمام إرادة الآب بأمانة، وبقبول الكلمة الإلهية أصبحت هي أيضا أما، لكونها تلد، بالكرارة والمعمودية، لحياة جديدة وغير مائتة أبناءها وبناتها بفعل الروح القدس. وهم مولودون من الله لعريسها الإلهي، مع ثبات رجائها وإخلاص محبتها (الدستور العقائدي في الكنيسة، 64).

كم يؤلمنا عندما نرى المجلس النيابي يهدر الزمن خميسا بعد خميس، وأسابوعا بعد أسابيع في مسرحية هزلية لا يخلجون منها، وهم يستخفون بانتخاب رئيس للبلاد في أدق الظروف. إننا نحملهم مسؤولية خراب الدولة وتفكيكها وإفقار شعبها.

وأضاف: "تطل علينا بعد يومين ذكرى الاستقلال في غياب الشعور بها، كأن اللبنانيين يخلجون من أنفسهم ويدركون أنهم نالوا استقلالهم سنة 1943 لكنهم لم يحافظوا عليه، وتناوب عليهم من يومها أكثر من احتلال ووصاية. تأتي ذكرى الاستقلال هذه السنة شاغرة وفارغة هي أيضا من معانيها وأبعادها. إذ ليس الاستقلال أن يخرج الأجنبي من لبنان بل أن يدخل اللبنانيون إلى لبنان. والحال أننا نرى فئات لبنانية تستجدي الوصاية وتتسول الاحتلال وتشخذ التبعية. لذلك، حذار الاستخفاف باختيار رئيس الجمهورية المقبل. نحن ننتخب رئيسا لاستعادة الاستقلال. فأى خيار جيد ينقذ لبنان، وأي خيار سيء يدهوره. إن قيمة الإنسان أن يقيم المسؤولية المناطة به، فلا يجازف بها ولا يساوم عليها. لذلك نناشد النواب ألا يقعوا من جهة ضحية الغش والتضليل والتسويات والوعود الانتخابية العابرة، ومن جهة أخرى فريسة السطوة والتهديد والوعيد. ونحن أصلا شعب لا يخضع لأي تهديد، "ورئيس لبنان لا ينتخب بالتهديد والفرص".

وقال: "في هذا المجال، لا يستطيع أي مسؤول أو نائب ادعاء تجاهل الواقع اللبناني والحلول المناسبة له. فكل اللبنانيين، نوابا ومواطنين، يعرفون سبب مشاكل لبنان والقوى والجهات والعوائق التي تحول دون إنقاذه. فلا أحد يضع رأسه في الرمال. وبالتالي لا عذر لأي نائب بالألا ينتخب الرئيس المناسب للبنان في هذه الظروف. هذا خيار تاريخي. فسوء الاختيار، في هذه الحال، يكشف عن إرادة سلبية تجاه لبنان فيمدد المأساة عوض أن ينهيها، وتكون خطيئتك عظيمة. فلنكن

أسياد أمتنا ومصيرنا. بعيدا عن الصفات المتداولة بشأن رئيس تحد أو رئيس وفاق وما إلى ذلك من كلمات فقدت معناها اللغوي والسياسي، تحتاج البلاد إلى رئيس منقذ يعلن التزامه الحاسم بمشروع إخراج لبنان من أزمتته، ويلتزم بما يلي:

1. تأليف حكومة إنقاذ قادرة على القيام بالمسؤوليات الكبيرة المناطة بها في بداية العهد الجديد.

2. إحياء العمل بالدستور اللبناني والالتزام به إطارا للسلم اللبناني، ومرجعية لأي قرار وطني، واعتبار اتفاق الطائف منطلقا لأي تطور حقوقي من شأنه أن يرسخ العدالة بين اللبنانيين. كما لا بد للمسؤولين في أي موقع كانوا من احترام الميثاق الوطني والأعراف لتقوية الوحدة الوطنية، ولضمان حسن العلاقة بين رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء.

3. إعادة الشراكة الوطنية وتعزيزها بين مختلف مكونات الأمة اللبنانية ليستعيد لبنان ميزات ورسالته.

4. الشروع بتطبيق اللامركزية الموسعة على صعيد مناطقي في إطار الكيان اللبناني بحيث تتجلى التعددية بأبعادها الحضارية والإدارية والإنمائية والعامة، فتتكامل المناطق على أساس عادل.

5. البدء الفوري بتنفيذ البرامج الإصلاحية السياسية والإدارية والقضائية والاقتصادية.

6. دعوة الدول الشقيقة والصديقة إلى تنظيم مؤتمر لمساعدة لبنان أو إحياء المؤتمرات السابقة وترجمتها سريعا على أرض الواقع، وتطبيق قرارات مجلس الأمن المختصة ببسط السلطة اللبنانية الشرعية على كامل أراضي البلاد، مع تثبيت حدوده مع كل من إسرائيل وسوريا.

7. إيجاد حل نهائي وإنساني لموضوعي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والنازحين السوريين، لأنهم أصبحوا على لبنان عبئا ثقيلا إقتصاديا واجتماعيا وأمنيا وديموغرافيا.

8. إخراج لبنان من المحاور التي أضرت به وغيّرت نظامه وهويته، ومن العزلة التي بات يعيش فيها، والعمل على إعلان حياده.

9. أخذ مبادرة رئاسية إلى دعوة الأمم المتحدة بإلحاح إلى رعاية مؤتمر خاص بلبنان، والقيام بجميع الاتصالات العربية والدولية. "لتأمين انعقاد هذا المؤتمر، وقد حددنا نقاط بحثه أكثر من مرة

وأردف: "زارنا أول من أمس المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين في المدارس الخاصة وشكا إلينا همومهم. معروف أن هذه النقابة تدير شؤون زهاء خمسة وخمسين ألف معلم ومعلمة في القطاع الخاص، وأن القطاع التربوي يشكل أحد مداميك لبنان الحديث، ويجب حمايته من الإنهيار، حفاظا على أجيالنا الطالعة. ما يقتضي الحفاظ على قيمة

المعلم وتعزيز حضوره وإعطائه حقوقه كي يقوى على الاستمرار في أداء مسؤولياته في ظل سعر للصرف يتخطى الأربعين ألف ليرة لبنانية وبمعدلات غير مسبقة للتضخم. فلا بد من إنصافهم لكي يتمكنوا من مواصلة أدائهم ورسالتهم براحة البال. أما رواتب المتقاعدين، في صندوق التقاعد، فتتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين ليرة لبنانية، بالإضافة إلى أن بعض المصارف لا تعطيهم المبلغ كاملاً، أو تعطيهم بدلاً منه بطاقة شرائية. وهل يجوز هذا التعامل مع معلم أفنى سنوات عمره في تعليم الأجيال الطالعة، ألا يستطيع تأمين الحد الأدنى من "مستلزمات العيش الكريم في هذه الظروف؟".

وختم الراعي: "مرة أخرى نحث السادة النواب لإنتخاب رئيس جديد للجمهورية، لكي تتكون السلطات مع فصلها. نسأل الله أن يمس ضمائرهم إنقاذاً لبلادنا وشعبنا. فنرفع له الشكر كل حين، الآب والإبن والروح القدس، الآن وإلى الأبد، آمين.

استقبالات

بعد القداس، استقبل الراعي المؤمنين المشاركين في الذبيحة الإلهية، ثم التقى نقابة المعلوماتية والتكنولوجيا حيث أشار النقيب الخويري الى ان "الزيارة لآخذ البركة بعد انتخابات النقابة والمجلس التنفيذي"، وكانت مناسبة لإطلاع غبطته على برنامج عمل النقابة للمرحلة المقبلة من اجل تحقيق إستراتيجية التحول الرقمي "كونها الاساس في مكافحة الفساد وإنشاء الدولة الرقمية

واستقبل الراعي خبير الطاقة الدولي الدكتور رودي بارودي، الذي استبقاه البطريك الى مائدة الغداء، وكان عرض الاوضاع الراهنة، وقدم بارودي للراعي اول دراسة من نوعها حول ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل والتي كان عرضها في ندوته الأخيرة في جامعة سيدة اللويزة، كما قدم له مجسم "الفيفا" لكأس العالم في كرة القدم التي ستطلق اليوم في دولة قطر.

International Expert to provide Holistic Analysis of the Lebanon-Israel Maritime Boundary Agreement at NDU



“BEIRUT (14 November 2022):” A four-decade veteran of the regional energy business will appear at Notre-Dame University of Louaize on November 17, 2022, to share unique insights and perspective on the recent US-mediated Lebanon-Israel maritime

boundary agreement, the university announced on DAY.

Roudi Baroudi, a Doha-based author, economist, and executive who has advised major oil companies, governments, and multilateral agencies on energy policy, will provide a holistic analysis of this landmark achievement, including the creative diplomacy used to reach a deal, its potential impacts for Lebanon, and – based on exclusive mapping of the maritime area in question and – the precise beginning and end points of the agreed border at sea.

“The very fact of the deal’s existence is historic on its face,” Baroudi notes, “but what will the real implications be? Did Lebanon get a fair deal? What does the deal mean for the country’s prospects as a hydrocarbon producer? What will it do for the average Lebanese citizen?” The talk will address these and other potential ramifications of the agreement on a variety of fronts, including energy security, economic growth, and national security, as well as human and social development.

Working from the aforementioned maps, which are informed by both stringent scientific standards and common-sense interpretations of international law, Baroudi’s Executive Presentation will explain how US mediation was crucial to creating a one-of-a-kind de facto treaty that bypasses significant hurdles and confers several vital advantages on Lebanon. The structure of the agreement means, for instance, that it does not require parliamentary ratification, and that the necessary interactions going forward will be handled by a third-party company licensed to operate in the relevant parts of Lebanon’s Exclusive Economic Zone.

Among other benefits, these and other features get around the absence of official diplomatic relations between Lebanon and Israel, dilute domestic political squabbles in both countries that might have delayed implementation of the deal, and obviate the need for government-to-government engagement in

order to operate the mechanisms agreed to. And as Baroudi will explain, the parties accepted a pragmatic solution to their continuing disagreement over the land terminus point of their border: since this spot is ordinarily used as a starting point for a maritime boundary line, the two sides opted instead for a line that begins well offshore. Baroudi's talk will include, for the first time in a public forum, the precise location of that starting point. He will also outline the similar strategic omission used to sidestep the absence of an agreed "trijunction" where the EEZs of Lebanon, Israel, and Cyprus would converge on a map.



Roudi Baroudi, currently serves as CEO of Energy and Environment Holding, an independent consultancy based on Doha, has written extensively on the region, including "Maritime Boundaries in the Mediterranean: The Way Forward", a 2021 book that called for the very sort of creative diplomacy used to reach the Lebanon-Israel agreement. His latest book – "Climate and Energy in the Mediterranean: What the Blue Economy Means for a Greener Future" (published by the TLN this year and distributed by Eurospan). Baroudi is also a Senior Fellow at the Transatlantic Leadership Network, a Washington, DC-based Think tank.

**فوائد اتفاق الترسيم
الاقتصادية... 3 خبراء يتحدثون
لـ"النهار"**



بعد أن أعلن رئيس الجمهورية ميشال عون موافقة لبنان على #اتفاق ترسيم الحدود البحرية، اتخذ الاتفاق صفته الرسمية، ولو أنّه لم يوقع بعد. لكن الاستفادة من الثروات لا تزال موضع تشكيك من قبل خبراء، سواء أكان من ناحية تأكيد وجود الموارد المشار إليها في حقل قانا تحديداً، أو من ناحية إدارة الحوكمة والاصلاح الاقتصادي. وفي الوقت الذي يعوّل الكثيرون على الثروات الكامنة تحت البحر لانتشال لبنان من أزمتته، لا بدّ من السؤال عن الفائدة الاقتصادية المُقدّرة، والتي قد تعود على لبنان من هذا الاتفاق، وعن العوامل والظروف إن كانت مهيّأة أم لا للاستفادة من هذه العوائد.

رودي بارودي... "من 400 إلى 600 مليار دولار تقديرياً"
طرداً لفكرة التشكيك في وجود النفط والغاز، يورد الخبير النفطي الدولي، وأمين سرّ بعثة لبنان إلى مجلس الطاقة العالمية، رودي بارودي، في حديث لـ "النهار"، أنّه بعدَ المسح الذي أُجري في المنطقة ككلّ من العام 2002 حتى العام 2006، من جنوب سوريا وصولاً إلى قبرص وجنوب إسرائيل، تبين أنّ جميع هذه البقعة تحتوي على موارد نفطيّة. وفي العام 2009-2010، عندما بدأ المسح في قبرص وإسرائيل وجدوا هذه الموارد.

جميع هذه المكامن والصخور التي لدينا في قعر البحر، يمكن أن نقول عنها إنّها إيجابيّة، وتحتوي على هذه الموارد، ممّا يمكنها من إعطائنا دعماً اقتصادياً هائلاً. لكن لا يُمكننا معرفة الكميّة الموجودة حتى نبحت ونستكشف. وإذا نجح الاستكشاف، يمكننا حينها استقدام منصّات للاستخراج، فنعرف حجم الآبار الموجودة؛ جميع البُقع المحيطة بلبنان تتمتع بثروة نفطية تحت الماء، "فلماذا التشكيك

بوجود النفط في المياه البحرية اللبنانية إذن؟"، يتساءل بارودي. لذلك فإنّ احتمال ألاّ يكون لدينا نفط وغاز ضئيل جداً .

إلى ذلك، لا جهة تعلم حجم الثروة في مكن قانا قبل بدء عمليات التنقيب، بالرغم من وجود التقديرات، التي لن تكون دقيقة - بطبيعة الحال -، ولن يمكننا تحديد أرقام مؤكّدة قبل وصول الشركة المنقّبة وإطلاق العملية"، وفق بارودي، الذي يُضيف أنّ "تقديرات حقل كاريش فقط تُشير إلى وجود عائدات تقدّر بـ 16 مليار دولار، وقد يزيد المبلغ في حال وُجدت كميات إضافية شمال، جنوب، شرق أو غرب المكن، أثناء عمليات التنقيب".

واقطصادياً، بحسب بارودي، "علينا أن نكون سعيدين جداً، على أن يترافق مسار استخراج النفط مع إنجاز الإصلاحات المطلوبة والمُلحّة، فمهما بلغت كمية الموارد المستخرجة، إن لم تترافق مع إصلاحات اقتصادية وقانونية ومالية، فلن يستفيد الشعب منها".

والتقديرات التي استخلصتها إحدى المسوحات في العام 2010 في كل من قبرص وإسرائيل، "كانت صحيحة نسبياً. لذلك، في ما يتعلق بتقديرات الجهة نفسها حول كمية الغاز والنفط الموجودة في لبنان، وإذا ما احتسبناها على سعر الغاز والنفط الراهن، فإنّها تُقدّر بما يقرب من 400 إلى 600 مليار دولار تقديرياً، إضافة إلى وجود كمية من النفط والغاز لا يُستهان بها في البرّ أيضاً"، وفق بارودي.

وفيما تحدّث الرئيس ميشال عون عن وجوب تخصيص صندوق سيادي لعائدات النفط والغاز، يؤكّد بارودي أنّ "إنجاز الإصلاحات يمهد الطريق إلى اعتماد الصندوق السيادي". فإذا ما سارت عائدات النفط والغاز بالشكل السليم، فإن القطاع التربوي والصحي وغيرهما من القطاعات سيستفيد منها.

في الأثناء، ركزت آراء على أنّ اتفاق الترسيم لم يحلّ القضايا الاقتصادية الرئيسية المتعلقة بتقاسم أرباح الموارد المحتملة، لكنّه أرجأ البتّ بها إلى موعد لاحق. تعليقا، يقول بارودي إنّ "الاتفاقية النهائية المسرّبة لم تذكر تقاسم أرباح بين لبنان وإسرائيل من الموارد المحتملة، وهي اتفاقية جيّدة جداً؛ وكلّ ما يُحكى في السياسة والإعلام لا يلتقي مع ما ذُكر في الاتفاقية. وما قد يُفرض إليه اتفاق "توتال" وإسرائيل لاحقاً لا يعني لبنان، ولا يدخل في خزينته، ولا علاقة للبنان به لا من قريب ولا من بعيد، وشركة

“توتال” أكّدت ذلك. وكلّ ما يُحكى عن تقاسم أرباح هو أمر غير صحيح وغير موجود أساساً في الاتفاق.”

كذلك، تردّد حديث عن أنّ “قدرة لبنان على استكشاف آفاق حقل قانا وتطويره يعتمدان في نهاية المطاف على موافقات إسرائيلية وعلى الترتيب المالي المستقبلي” بين توتال وإسرائيل”. في هذا الإطار، يلفت بارودي إلى أنّ “الكلام عن موافقة إسرائيلية على الاستكشاف والتنقيب في حقل قانا عارٍ من الصحة، فخطّ الحدود البحريّ أصبح خطأً معترفاً به، والاتفاق الذي وقّعه الجانبان أرسل إلى ما يُسمّى بالـ division of ocean affairs at the united nations، حتى أنّّه يمكننا ممارسة السباحة في هذه المياه وصيد السمك. وبعد كلام الرئيس عون أمس واعترافه بالخط الحدودي البحري، وإعلان موافقة لبنان على اتفاق ترسيم الحدود، فانه إقرار رسميّ بهذه الحدود، وكأنّنا وقّعنا على الاتفاقية أمس، وبذلك يحقّ لنا التنقيب من دون الرجوع إلى أحد”.

مارك أيوب... رفع “الفيتو”

الباحث في مجال الطاقة في معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت، مارك أيوب، وفي حديثه لـ “النهار”، يرى أنّّه “ليس هناك عوائد اقتصادية مباشرة لا في المدى المتوسط ولا القصير”. فاتفاق الترسيم رفع الفيتو، وأعاد فتح المنطقة الاقتصادية في البلوكات البحرية أمام الشركات الأجنبية للاستثمار. وفيما استحصلت شركة “توتال” على رخصة لأعمال البلوك رقم 9، إلا أنّها لم تأت، ولم تباشر بأعمال الاستكشاف، بالرغم من أنّها وقّعت على هذه الأعمال لأسباب سياسية ولضغط مورست عليها لمنعها من الحفر والاستكشاف، بينما اليوم، ليس هناك أيّ ذريعة جيوسياسية تعيق توافد الشركات الأجنبية للتنقيب في البحر اللبناني إذ أزيلت جميع العوائق. وعلى الصعيد الاقتصادي بالتحديد، اتفاق ترسيم الحدود البحرية، وفق أيوب، هو خطوة على مسار كون لبنان دولة نفطيّة. لكنّه حتى الساعة لا يُمكن الإقرار بأنّ لبنان أصبح بلداً نفطياً، ولا يمكن المقارنة بين العائدات التي سيحصل عليها كلّ من الجانبين لعدم معرفة كمية النفط والغاز الموجودين في حقول لبنان.

لكن الأكيد هو أنّ العوائد الاقتصادية لإسرائيل ستكون سريعة لأنّ الجانب الإسرائيلي سيبدأ بالإنتاج من حقل كاريش الأسبوع المقبل، وفق أيوب، الذي يؤكّد أنّ ليس هناك من تقاسم للأرباح بين الجانبين في هذا الاتفاق. وما تمّ حله في اتفاق الترسيم وربطه تحت الإدارة الأميركية والإسرائيلية هو حقل قانا. صحيح أنّ هذا الحقل هو بكامله للبنان، لكن إسرائيل تبرم اتفاقاً مالياً بينها وبين شركة

“توتال”، وبالتالي هناك فقرة في اتفاق الترسيم تنصّ على رهنّ بالاتفاق المالي بين إسرائيل و”توتال”. ويتساءل أيوب: “ماذا لو لم يحصل هذا الاتفاق؟ حينها كلّ ما هو جنوب الخط 23 يكون معرّضاً للمشاركة. لذلك، فإنّ هذا الاتفاق أجّل التنقيب البريّ إلى وقت لاحق، وتأجّل بذلك كل اكتشاف جديد يمكن أن يحصل في المستقبل بعد هذا الاتفاق، على طول الخط 23، إذ سيُعرق أيّ اكتشاف جديد وسيتم اللجوء إلى الأميركي للتوسّط ولن يلتزم الإسرائيلي حينها”.

كميات الغاز في حقل قانا غير معروفة... بارودي لـ”النهار”؛ 36 شهرا تفصلنا عن استخراج الغاز



وصلت مفاوضات #ترسيم الحدود إلى خواتيمها على ما يبدو، وما هي إلا أمتار قليلة تفصل #لبنان و#إسرائيل عن توقيع الاتفاق الذي أرسل المبعوث الأميركي آموس هوكشتاين صيغته النهائية إلى الطرفين، في حال لم يطرأ جديدٌ على صعيد تل أبيب في ظل المعارضة التي

يلقاها الاتّفاق من قبل المعارضة التي يتزعمها بنيامين نتنياهو. وفي سياق الاتفاق، فإنّ حقل قانا سيكون من حصّة لبنان، فيما سيذهب حقل كاريش إلى إسرائيل.

حقل قانا جاف؟

إلاّ أنّ الصحافة الإسرائيلية ذكرت معلومات خطيرة عن حقل قانا، مفادها عدم وجود كميات كبيرة من الثروات #الغازية فيه. وفي التفاصيل، نقلت صحيفة "تايمس أوف إسرائيل" أنّ مدير وزارة الطاقة الإسرائيلية أعلم الوزراء في اجتماع مجلس الوزراء الأمني (الكابينيت) يوم الخميس أنّ "التقديرات المتعلقة بكمية الغاز الطبيعي التي يمكن استخراجها من هذا الحقل كانت أقلّ بكثير مما كان يُعتقد في البداية".

ولفت المدير العام، ليئور شيلات، إلى أنّ "تقديرات مكتبه وشركة النفط Total Energies، التي تمتلك امتياز التنقيب عن الغاز في حقل قانا، تُشير إلى أنّ الربح المحتمل من المنطقة المعنية يبلغ ثلاثة مليارات دولار فقط"، حسبما أفاد موقع "والا" الإخباري نقلاً عن أربعة مسؤولين حضروا اجتماع مجلس الوزراء. وبحسب القناة 13، قال شيلات للوزراء، "من المحتمل أيضاً أن يكون قانا جافاً تماماً".

تقاسم أرباح الحقل بين لبنان وإسرائيل

ويُذكر أنّ الرقم المعروض أقلّ بكثير من التقديرات الأخرى المنشورة في وسائل الإعلام. فقد قدّر موقع The Marker business الأرباح المحتملة عند نحو 20 مليار دولار. وإذا تمّ العثور على الغاز في الحقل، فسيتمّ تقسيم الأرباح بين إسرائيل ولبنان وتوتال إنرجي. وأوضح شيلات أنّ "إسرائيل لن تتمكن من معرفة الأرقام الدقيقة حتى يبدأ الحفر في الموقع"، وفق ما نقلت الصحيفة العبرية نفسها.

كما قال وزيران حاضرا في اجتماع مجلس الوزراء لـ "والا" إنّ تقدير الأرباح المحتملة كان أقلّ مما وافقت إسرائيل على تلقيه في الجولات السابقة، فيما أشار أحد الوزراء إلى أنّ الحديث يجري حول أرباح قد لا نراها لمدة خمس سنوات.

وقد تكون هذه التقديرات السبب في تراجع إسرائيل عن مطالبته بالحقل.

ما حقيقة التقديرات الإسرائيلية؟

الخبير النفطي الدولي وأمين سر بعثة لبنان إلى مجلس الطاقة العالمية رودّي بارودي يُشير إلى أنّ "لا جهة تعلم حجم الثروة في مكن قانا قبل بدء عمليات التنقيب، ورغم وجود التقديرات، إلاّ أنّها ليست دقيقة، ولا يمكن تحديد أرقام مؤكّدة قبل وصول الشركة المنقّبة وإطلاق العملية"، نافياً قدرة أيّ طرف على تأكيد الكمية من خلال التقديرات.

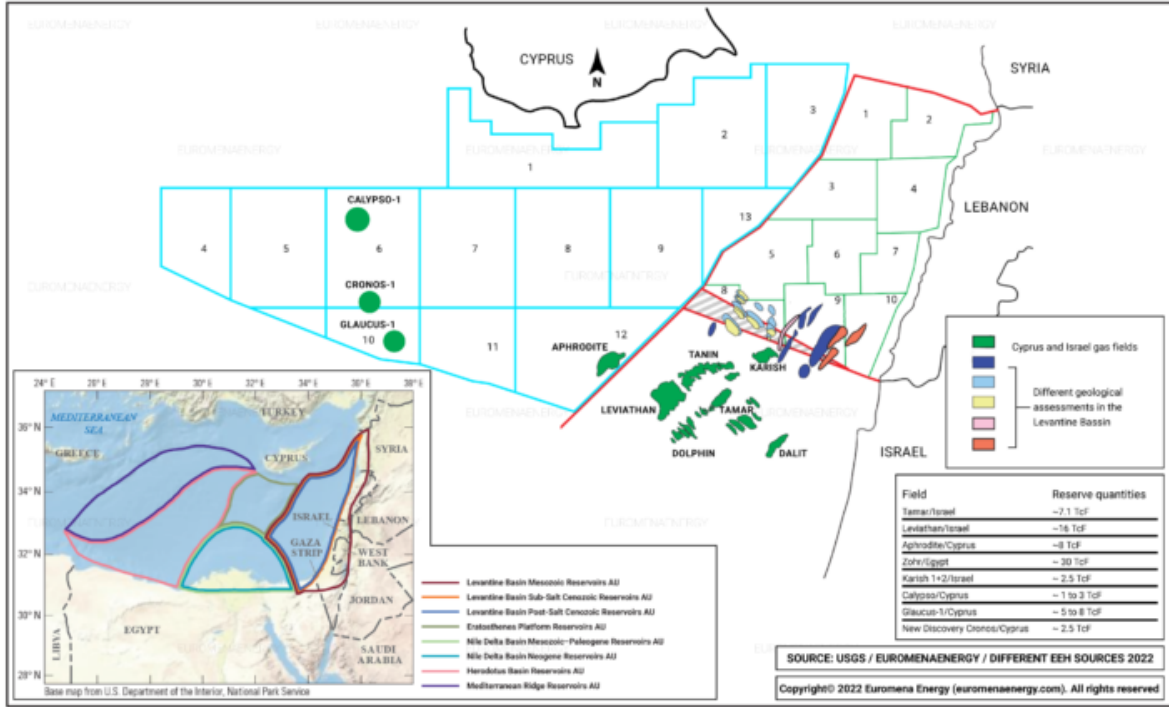
وفي حديث لجريدة "النهار"، يلفت بارودي إلى أنّ "تقديرات حقل كاريش فقط تُشير إلى وجود عائدات تقدّر بـ 16 مليار دولار، وقد يزيد المبلغ في حال وُجدت كميات إضافية شمال، جنوب، شرق أو غرب

الممكن، أثناء عمليات التنقيب".
أمّا وعن العملية وموعد بدء الاستفادة من الثروة، يقول بارودي إنّ "الشركات المنقّبة تستقدم آلياتها وحفّاراتها بعد الانتهاء من عملية ترسيم الحدود والاتفاق على الخطوط، وتحتاج عملية الاستكشاف والحفر إلى ما بين شهر وستّة أشهر، وفي حال وُجدت الكميات التجارية، فحينها تستقدم الشركات منصّات الاستخراج".
وفي هذا السياق، يضيف بارودي، "بتقديري، سيكون لبنان قادراً على استخراج الغاز في فترة تمتدّ حتى الـ36 شهراً، وفي حال وُجدت الكميات المطلوبة وأصدرت الشركة المنقّبة بياناً أعلنت فيه الكمية الموجودة، فذلك يعني وكأنّ هذه الكميات تُرجمت لأموال في حسابات الدولة مباشرةً، إلّا أنّ الوصول إلى تلك المرحلة، يستدعي قيام الدولة بالإصلاحات، لأنّ الشركات تتخوّف من التعامل مع دول ينخرها الفساد".
وشدّد على أنّ "الإصلاحات يجب أن تشمل مختلف القطاعات، لاسيّما قطاعات القضاء، المالية والطاقة والغاز، كما أنّ من المفترض أن تؤمّن الدول كافة مستلزماتها، لأنّ الشركة التي ستنقّب ستتعامل مع عدد من الوزارات، ولا يجوز أن تفتقد هذه المرافق العامة الضروريات".

خرائط تؤكد توفّر الغاز في مياه لبنان الإقليمية

LEVANTINE BASIN (ARTISTIC SKETCH)

CYPRUS, ISRAEL AND LEBANON CENTRAL & SOUTHERN BORDER PROSPECTIVITY



مع وصول مفاوضات ترسيم الحدود البحرية إلى خواتيمها على الرغم من ضبابية الجواب الإسرائيلي الذي سيحمله آموس هوكشتاين إلى الدولة اللبنانية، يؤكد الخبير الدولي في شؤون الطاقة رودي بارودي لموقع "القوات اللبنانية" الإلكتروني، أن "منطقة حوض شرقي المتوسط التي هي بقعة مثيرة ومعقدة للغاية لأسباب جيو – "Levantine basin" سياسية، تحتوي على آفاق إمكانية وجود كميات كبيرة من البترول والغاز لم يتم اكتشافها واستغلالها بعد، خصوصاً أن المنطقة تحتوي "على الكثير من الاحتياطي النفطي الممكن الاستفادة منه".

ويضيف أن ما يؤكد هذا الأمر، هو نتائج مسح أكثر من 60 ألف كم من الخطوط الزلزالية الثنائية والثلاثية الأبعاد في منطقة حوض شرقي وتحديدًا في لبنان، قبرص، إسرائيل "Levantine basin" المتوسط فقط

حتى حدود مصر البحرية، وهي البلدان الموجودة حول حوض بلاد الشام، (More than approximately 60,000km of 2D and 3D seismic lines)، وذلك بين الأعوام 2002/2008 وأيضاً في العام 2016 والتّي أظهرت أن هناك أكثر من 150 احتمالاً لوجود مكامن بترولية داخل مناطق المسح.

PGS و Spectrum وفي هذا الإطار، أثبتت الدراسات التي أجرتها شركات نجاحها في مناطق معيّنة ولا يزال يتعيّن إثباتها في TGS و NEOS و أحواض أخرى. ففي العامين 2008/2009، تم اكتشاف كميات من الغاز في المياه الإسرائيلية في حقل تمار وليفيثان وأيضاً في حقل أفروديت القبرصي كما في حقل زهر في مصر العام 2015؛ علماً أن دراسات مركز المسح الجيولوجي الأميركي والتي أجريت في العام 2010 & 2016 خلصت إلى أن الإمكانيات غير المكتشفة تبلغ ضعف إجمالي ما تم (USGS) (اكتشافه من غاز (كما هو ظاهر في الخريطة المرفقة).

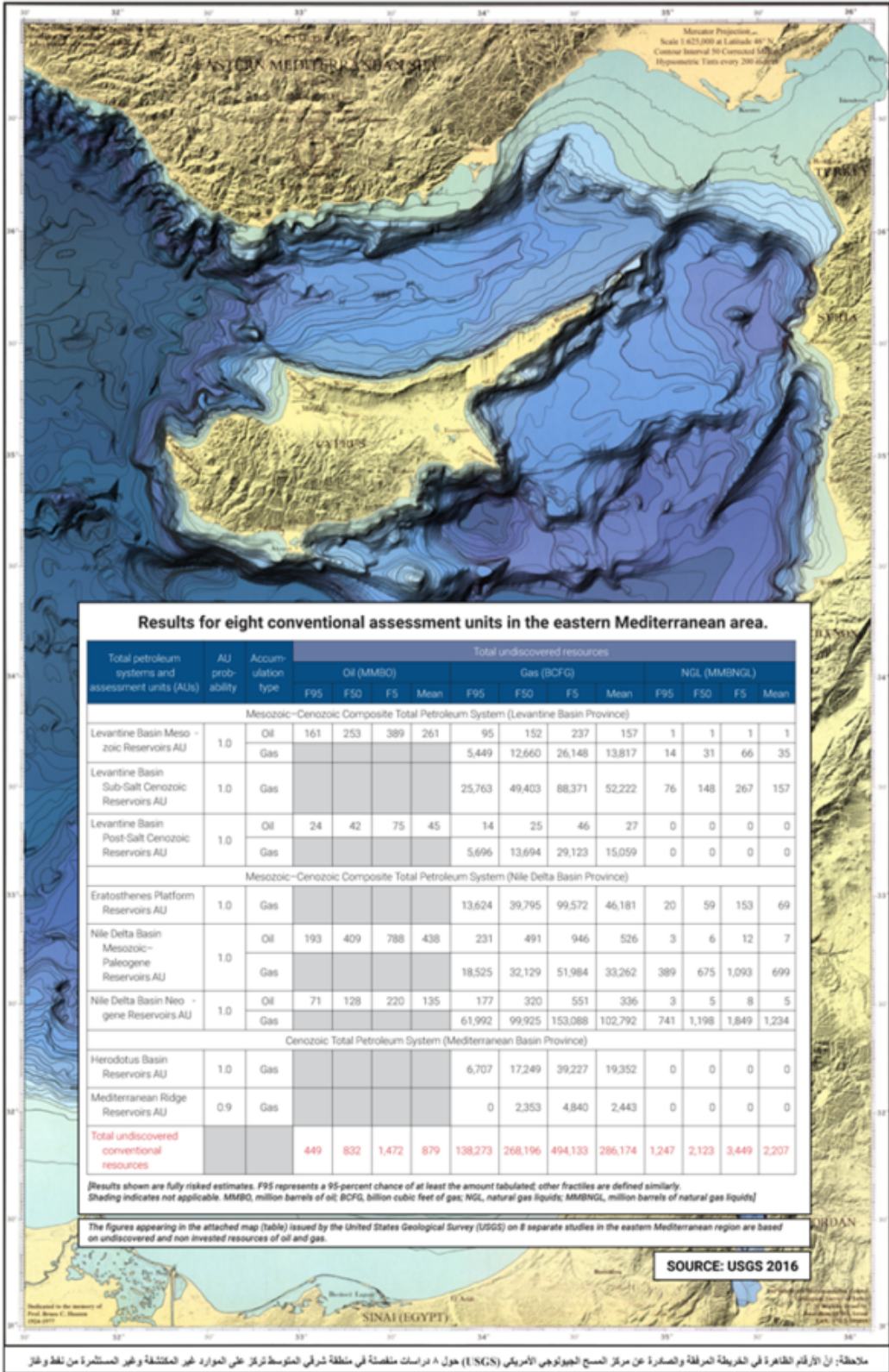
ويتابع، مع كل الاكتشافات الحديثة بما في ذلك الاكتشاف الذي أعلن عنه في حقل "كرونوس" في قبرص الأسبوع الماضي، يمكن أن نتحدث عن تقدير للكميات بأكثر من 52 تريليون قدم مكعب. كل هذه الاكتشافات التي تحيط بلبنان تؤكد أن هناك احتمالية عالية لاستخراج كميات تجارية من الغاز، وهذا ما تشير إليه وبشكل واضح العديد من التقييمات الجيولوجية التي أجرتها أهم الشركات العالمية في هذه الصناعة.

ويؤكد بارودي أنه "بناءً على العديد من النماذج المستقاة من الدراسات الجيولوجية الهيدروكربونية، كما على تحليل طبيعة باطن الأرض الصخرية، يمكن الجزم أنه يوجد ما يكفي من الموارد الطبيعية وبكميات كبيرة في شرقي المتوسط لا تزال غير مكتشفة وغير مستثمرة، لا سيما في المياه اللبنانية.

ويعتبر أن "الأهم في الموضوع أنه بعد 20 عاماً تقريباً توحّدت القيادة اللبنانية حول كيفية التعامل مع ملف يمكنه إنقاذ لبنان من المعاناة الاقتصادية والمالية التي يمرّ بها وأعني بذلك موقفهم الموحّد حول ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل". ويشدد في السياق، على أن "لبنان يحتاج في أسرع وقت ممكن إلى إجراء العديد من الإصلاحات المطلوبة لإعادة إنتاج نظامه المالي والقضائي والاقتصادي، وفي حال ترافق الإصلاحات مع إبعاد ملف النفط عن المناكفات السياسية، سيعرف لبنان نهضة اقتصادية ومالية أكيدة ما يساعد على تطوير البنى التحتية التي هو في أمسّ الحاجة إليها ويُعيد الأمل

إلى الشعب اللبناني وتزدهر قطاعات عدة ومنها القطاع المصرفي والتعليمي والاستشفائي.

LEVANTINE BASIN UNDISCOVERED RESOURCES SUMMARY



ويضيف، إذ إن كل هذه التطورات، ولا سيما التوصل مع إسرائيل إلى ترسيم واضح للحدود البحرية يحافظ على المصالح اللبنانية، يمكنه أن يساهم في معاودة شركات النفط التنقيب في البحر اللبناني، كما يساعد على تشجيع الشركات العالمية على التقدم إلى عمليات الاستكشاف النفطي سواء في البحر أو البر، ما يساعد في خلق جو اقتصادي مريح يحتاجه لبنان.

ويقول في هذا الإطار، لا بد من شكر الجهود الحثيثة التي تقوم بها الإدارة الأميركية من أجل إيجاد حل عادل للنزاع الحدودي البحري مع إسرائيل.

ويتابع بارودي، على لبنان وفور الانتهاء من المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل، أن يعدّ لإحداثيات المرسوم 6433 ويودعها كي، DOALOS لدى الأمم المتحدة - قسم شؤون المحيطات وقانون البحار. يحافظ على حقوقه المكتسبة كما على إسرائيل أن تفعل الشيء نفسه.

أما بخصوص انسحاب الشركة الروسية "نوفاتيك" من تحالف شركات "إيني" و"توتال"، فيؤكد أنه "أمر طبيعي مع وجود العقوبات الأميركية على الشركة الروسية، إذ لا تستطيع الأخيرة أن تستقبل أو". "أن تحوّل أموالاً طالما أن نظام العقوبات يطاولها.

ويؤكد بارودي، "نعم يستطيع لبنان الخروج من النفق المظلم، شرط أن". "تتكاتف الإرادات الحسنة للعمل على إنقاذه.